

الْجَنَاحُ وَالْفَتْوَى

الدرس العاشر

يلزمه العمل بالحكم ويكون عمله هذا طاعةً لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم لأنه لم يؤمر بسؤال العلماء إلا لياخذ بأقوالهم ويستند إلى فتاواهم وبالتالي لا يجوز له أن يتركها إلا إذا ظن أن فتوى المفتي ليست هي شرع رب العزة والجلال وبالتالي عليه أن يتحقق بسؤال عالم آخر وثالث ورابع حتى يغلب على ظنه أن ذلك الحكم هو شرع الله سبحانه وتعالى

إذا سمع
المستفتي
الفتوى

لابد من الالتزام بما يصدره ولي الأمر في تنظيم هذا الباب ولا يجوز للإنسان أن يخالفه حتى لو قُدِّر أن صاحب الولاية عنده شيءٌ من مخالفة أحكام الشريعة أو شيءٌ من أعمال المعاصي فإن هذا لا يعني بحالٍ من لأحوال جواز مخالفة أمره ولو قُدِّر أن المتأهل مُنَع من الفتوى وتمكن من رد المفتين إلى من يُفتي غيره فحينئذٍ يقوم بردهم ولا يتوانى في مثل ذلك ولا حرج عليه في هذا بل له الأجر والثواب ويُكتب له أجر الفتوى وأجر الالتزام بأمر ولي الأمر والسمع والطاعة له لأن هذا مما أمر الله جلَّ وعلا به ولذلك لما منع بعض الخلفاء بعض الصحابة من الفتوى التزموا بذلك ولم يعودوا يُفتون لكونهم قد مُنعوا إما منعاً عاماً وإما منعاً من الفتوى في بعض الأبواب التي أُمرُوا بأن يسكتوا فيها وأن لا يتكلموا فيها

عن تقرير أمر الأمة في الأمور العامة

عن إيجاد الاستقرار في أحوال الأمة وبالتالي عليه أن يستعمل الفتوى لتكون مقررّة لهذا المقصد الشرعي

عن أن تهيئة الظروف التي توجد الفقهاء والعلماء الذين يصلون إلى رتبة الاجتهاد والفتوى لأن هذا مما تحتاج إليه الأمة

عن التمييز بين من هو صالحٌ للفتوى ومن هو غير صالحٍ لها لئلا يُعطى عمل الفتوى لمن لم يكن صالحاً لها

عن النظر في مآلات الأمور ويكون عمل ولي الأمر بضبط هذه الفتوى لئلا تؤدي إلى سفك دماءٍ واختلاف كلمةٍ وتمكن العدو من أهل الإسلام بسبب إشاعة فتوى غير صحيحة ونحو ذلك

عن منع نشر الفتوى التي لا تصح نسبتها للمفتي بحيث تكون كذباً وزوراً أو تلك الفتوى التي يُخشى من مآلاتها أن تكون مخالفةً لمقاصد الشريعة ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: «كلكم راعٍ وكلكم مسئولٌ عن رعيته فالإمام راعٍ في رعيته ومسئولٌ عن رعيته» ومن ذلك ما يتعلق بأمر الفتوى العامة

صاحب
الولاية العامة
مسئولٌ

صاحب الولاية قد يلزم مفتي ببعض الأبواب الفقهية لتنظيم أحوال الخلق ويكونوا على طريقةٍ واحدةٍ ومن ثم تظهر أحكام هذه الشعيرة ولا يكون هناك اضطرابٌ ولا يجوز للإنسان أن يقف معانداً في وجه صاحب الولاية وكانوا في الزمان السابق يصيح الصائح في المشاعر لا يفتي إلا فلانٌ وفلانٌ لا يفتي إلا عطاء بن أبي رباح

ويقول: بأنه يحتمل أن تكون الفتوى صواباً فمن أفتاهم سابقاً بقولٍ فلا حرج عليهم في أن يعملوا بذلك القول متى كان ذلك القول ناشئاً عن اجتهادٍ في المسألة

إذا لم يجزم بخطأ
الفتوى الأولى

يجب عليه أن يصحح الفتوى وأن يُصدر بياناً لتوضيح أنه قد رجع عن الفتوى الأولى وبأمر من عمل بالفتوى الأولى أن ينتقل عنها لأنه لا يصح العمل بها وذلك لأنها خالفت دليلاً قطعياً خفياً عليه أو بُنيت على تصورٍ غير صحيحٍ للمسألة

إذا جزم بخطأ
الفتوى الأولى

إذا تغير
اجتهاد
المجتهد

يلزم أن يكون في الأمة من يجتهد لاستخراج أحكام المسائل النازلة الجديدة سواءً كانت في القضايا العامة أو فيما يتعلق بخصوص المسائل المتعلقة بالأفراد لأن بيان الحكم الشرعي واجبٌ شرعياً

يجب على الفقهاء وجوب كفاية
أن يكون منهم من يجتهد في
معرفة حكم هذه النوازل

يجب على الفقهاء وجوب كفاية أن يكون منهم من يجتهد في معرفة حكم هذه النوازل

قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83] أي المجتهدون الذين يستخرجون الأحكام من الأدلة ثم قال: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 83]، أي: لتركتم أقوال العلماء وأصبحتم تعملون بأهوائكم التي تكونون بها متبعين لعدوكم الشيطان الرجيم

الأصل أن الفتوى تكون بالقول الراجح بما يغلب على ظن المفتي أنه حكم رب العزة والجلال ولذلك العلم الصحيح يكون بمعرفة الراجح من المرجوح فإنما عنده حفظ لهذه المسائل وليس بعالم لأنه لم يتوصل إلى معرفة ما يغلب على ظنه من أحكام الله جلّ وعلاً والحكم الشرعي يكون بمعرفة حكم الله لا بمعرفة أقوال الناس

لئلا يكون هناك دذبذة في الفتوى ويكون هناك هوى في نفوس المستفتين وبالتالي يأخذون من الأقوال ما تشتهيهم نفوسهم ويرغبون فيه ولا يراعون الحكم الشرعي لأن الخلاف الفقهي الذي فيه أقوال متعددة الحق في أحد هذه الأقوال قد يصيبه المجتهد وقد لا يصيبه

حكم ذكر
الخلاف في
الفتوى

الأصل عدم ذكر الخلاف
في فتوى المفتين

لكن هناك مسائل يكون الخلاف فيها
مشتهراً بين الناس ومن ثم يحتاج
المفتي في بعضها أن يذكر هذا الخلاف
من أجل أمور:

أولها: مخاطبة الناس بما يعرفون

ثانيها: ليبين للناس أن الواجب هو اتباع الكتاب والسنة وليس الأخذ بأقوال الفقهاء وتتبع
شواذ أقوالهم ومن ثم يبين ضعف ذلك القول وعدم استناده إلى أدلة.

في مراتب بعض المفتين يضع في فتواه جملة تبين أنه عارفٌ للأقوال بحيث لا يتهم بعدم معرفة بها مثلاً: الواجب على الصحيح هو الفعل الفلاني، كلمة على الصحيح تشير إلى وجود الخلاف في هذه المسألة ومن ثم هو في الحقيقة لم يذكر إلا القول الراجح في إشارة قليلة أو يسيرة لذلك القول المرجوح

من جهة الحكم لا بد فيه من شيئين: الاجتهاد والعدالة

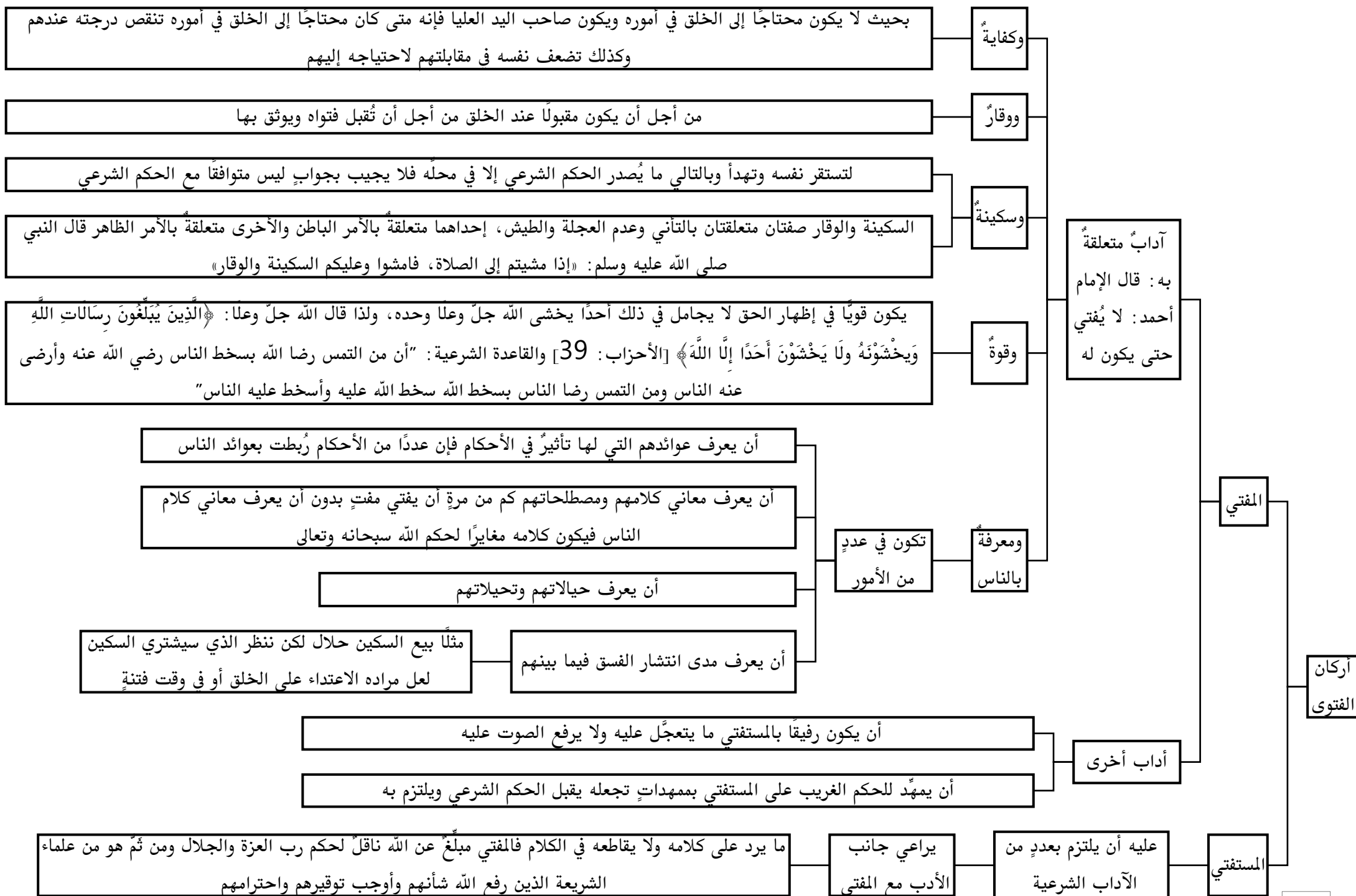
أركان الفتوى

المفتي

آداب متعلقة به: قال الإمام أحمد: لا
يُفتي حتى يكون له

نية

بحيث ينوي بهذه الفتوى شيئين: أن يرضي الله وأن ترتفع درجته في الآخرة، ليس مقصوده إرضاء الخلق أو الشهرة بينهم وأن يكون مرجعاً يرجع الناس إليه إذا لم يكن له نية ينبغي به ألا يدخل هذا الباب حتى يصح نيته وإلا لكانت وبالاً عليه لأنه لم يؤد هذا العمل العبادي على الوجه الصحيح قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن أول من تُسعر بهم النار ثلاثة» وذكر منهم القارئ الذي تعلم القرآن وعلمه ليُقال قارئٌ ويشتهر بين الناس ثم أمر به فطرح في نار جهنم



أركان الفتوى

المستفتي

عليه أن يلتزم
بعدد من الآداب
الشرعية

أن يكون
استفتاؤه للأخرة

لا بد من أن يرتب وينظم ما
يتعلق بأمور المستفتين الذين
يردون على صاحب الفتوى

بعض الناس يأتي يريد أن يستفتي المفتي فيجد عنده من يستفتيه قبله فتجده يراحم الناس ويغالطهم وقد يدخل في استفتاء غيره ومن ثم يشوش ذهن المستفتي الأول وذهن المفتي وقد لا تنزل كلمات المفتي في مراده ومقصوده من تقرير الحكم الشرعي المتعلقة بكلام المستفتي

حتى ولو أخطأ في اجتهاده وحتى ولو استعمل لفظاً قد لا نرى مناسبتة فالمفتي مهما يكن بشر قد يرد عليه من الخطأ ما يرد على غيره وبالتالي لا بد من مراعاة هذا الجانب

حفظ مكانة
المفتين

أن يلاحظ أن علماء الشريعة هم المبلغون لشرع الله ولدينه وبالتالي التشكيك فيهم والتشكيك في مقاصدهم يورث الناس شكاً فيما يحملونه من علم وفي الديانة، فإذا كانت الغيبة محرمة بالكلام في معاييب أفراد الناس فالكلام في معاييب أصحاب العلم وأصحاب الولاية أعظم إثماً وأكبر جرماً

موضوع الفتوى

لا بد أن يكون طرح المستفتي لسؤاله واضحاً ما يخفي بعض كلامه وبعض وقائع مسألته وإنما مستوعباً لجميع الوقائع المتعلقة بهذه المسألة

إذا كانت أمور الناس مستقرة على فتوى معينة وكان إصدار اجتهاد آخر في هذه المسألة سيورث الناس بلبلة وزعزعة واختلافاً فحينئذ يحسن بالإنسان ألا يصدر الفتوى وأن يحيل المستفتي إلى غيره وبالتالي ينبغي بالمستفتي ألا يجد أي حرج في كونه يُحال إلى غير ذلك المفتي الذي جاء إليه

الفتوى

ما يتعلق بكتابة
الفتوى

بعض الناس يحتاج إلى أن تكتب الفتوى له إما لتكون هذه الفتوى باقية وإما أن تكون هذه الفتوى ليُعمل بها على سبيل أوسع ونحو ذلك

لا بد من مراعاة أن تُنتقى ألفاظ الفتوى المكتوبة وتُصاغ بالصياغة الصحيحة المحففة لمقاصد الشريعة في تبليغ الأحكام الشرعية وهكذا يُحذر من أن تُستغل هذه الفتوى المكتوبة في غير تحقيق المقصود الشرعي سواءً بجعل الناس يفهمونها على غير مراد المفتي منها أو بإدخال بعض الكلام فيها مما ليس منها فلا يوسع خطه أو يضع فراغات فيدخل بعض الألفاظ بدل بحوز لا بحوز وبالتالي بتغيير الحكم تغييراً كاملاً

لا بد أن تُراجع هذه الفتاوى المكتوبة بحيث يقلب المفتي النظر فيها لئلا تُستعمل في غير مراده ويمكن أن يكون هناك تفصيلات وأجزاء لم تُذكر في هذه الأنواع

كثير من الناس يستفتي لتحقيق الأمر الديني ومتى سعى الإنسان لتحقيق الآخرة في أمور استفتائه جاءتته الدنيا تبعاً كما ورد في الأحاديث «تأتيه الدنيا وهي راغمة» يجمع الله شمله كما ورد في الحديث الوارد عن النبي ﷺ

أن يكون المجتهد الميت قد استفته المستفتي مباشرةً فحينئذٍ يجوز العمل بفتواه لأن ذلك المفتي قد نزل كلامه على مسألتك بعينها

قول الله جلَّ وعلا: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43] ولم يقل: راجعوا كتبهم أو مؤلفاتهم أو اعملوا بما نُقِلَ عنهم

أن مصطلحات الناس تختلف ما بين وقتٍ وآخر فقد يكون الفقيه الأول قد أطلق الفتوى في اسمٍ تغيّر مدلوله عند الناس وبالتالي نزل كلامه في غير مراده

أن وقائع الناس تتعدد وتختلف وكم مرة نظن أن الفتوى تصدق على هذه الواقعة بهذه الكيفية ولا يكون الأمر كذلك

يستدلون عليه
بثلاثة أدلة

الجمهور يمنعون
من مثل ذلك

إذا كان المستفتي لم يأخذ من المفتي الميت مباشرةً وإنما كان ذلك بواسطة النقل إما شفاهي أو كتابي للعلماء ثلاثة أقوال مشهورة:

الأخذ بفتاوى
المجتهدين
الأموات وهذه
المسألة على نوعين

يجوز الأخذ
بفتاوى المجتهدين
الأموات

لأنهم علماء يوثق في علمهم ودينهم فجاز الأخذ بأقوالهم كالأحياء بل قد يكونون أفضل من الأحياء فيكون الأخذ بأقوالهم أخذًا بالأفضل وقالوا بأن من المقرر أن أقوال العلماء لا تموت بموت أصحابها

لكن إذا قلنا بأن المجتهد ينظر في أقوالهم ويعرف استدلالاتهم فيقارن بين هذه الأقوال فحينئذٍ لم تمت الأقوال بموت أصحابها وإنما العامي الذي لا يدرك حقائق الأمور وتفصيلها ولا يعرف وجه مراد الإمام منه لا بد أن يراجع الفقيه الحاضر من أجل أن يتحقق من فهمه لكلام الفقيه وليتحقق أن كلام الفقيه واردٌ في مسألته

تقليد المجتهدين الأموات إنما هو من مواطن الضرورات

إذا لم نجد الفقيه الحي المعاصر فحينئذٍ لا بأس من مراجعتهم

ما تقدّم يتعلق بعمل العامي بأقوال المجتهدين الأموات وليس في نظر طالب العلم أو الفقيه في أقوال الفقهاء المتقدمين فإن هذا أمرٌ مطلوبٌ وله فوائد عظيمةٌ لأنه يستفيد الإنسان به ويتعلم كيفية النظر في الأدلة ويتدرّب على استخراج الأحكام من المصادر

دلالة الفقيه على رجلٍ متّبعٍ تبرا به ذمته

خصوصًا إذا أرشده إلى من يختص بمثل ذلك الموضوع، وهذا فيه احتياطٌ لعمل الإنسان وفيه أيضًا إسناد الأمور إلى أهلها

يقول البعض أبواب العقيدة لا نأخذها من باب الفتوى وإنما بعضهم يوجب النظر والتدبر والتفكر

أبواب العقيدة
تؤخذ بالنسبة
للعوام بباب
الفتوى

مثل هذا لم نجد
أن النبي صلى الله
عليه وسلم أمر به

مقصود الشارع تحصيل التوحيد فبأي طريق حصل التوحيد حينئذٍ يتحقق مقصود الشرع ولذلك لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذًا إلى اليمن قال: «إنك تأتي قومًا أهل كتابٍ فليكن أول ما تدعوهم إليه: إلى أن يوحدوا الله» ما ذكر الاستدلال أو النظر أو التقليد ولذلك الذين يأتون إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويعلنون إسلامهم لم يكن يمتحنهم ويختبرهم من أين أخذتم هذه العقيدة التي تريدون الدخول فيها بل إن بعض الناس في عهد النبوة قال لهم قريبتهم: لن أخاطبكم حتى تدخلوا في ديني فدخلوا في دينه فأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم وصحح إسلامهم

باب المعتقد يرجع فيه إلى النص والنص يفهمه الفقيه المجتهد وبالتالي نرجع إليه لاستخراج هذه العقائد من كتاب الله جلَّ وعلاَّ وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي أن يُقال بعدم صحة استفتاء المفتين في هذه الأبواب

العلماء الراسخين في العلم نجدهم يقررون في فتاواهم العقيدة من الأدلة النقلية المشتعلة على الدلالة العقلية ما يُدعن إليه الخلق ويسلمون بما لديهم

نقلية

عقلية

دلالة الكتاب
والسنة في مثل
هذه المسائل

ولذلك لو نظرت في القرآن الكريم لوجدت أن تقرير أحكام العقائد جاء بالأدلة العقلية عالية المستوى ففي التوحيد وإفراد الله بالعبادة في مثلًا: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: 25] ثم عاب عليهم لأنهم كيف لا يتفكرون في ذلك إذا كان الله هو الخالق فحينئذٍ يستدل به على وجوب إفراده بالعبادة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً... [البقرة: 21، 22] إلى آخر الآيات التي وردت في تقرير هذا المعتقد الصحيح بطريقة عقلية تُدعن لها العقول وتسلم لما فيها